

أولى الزنكيون، وخول القضاة، صلاحيات واسعة، ومنحوا استقلالاً تاماً في دراسة القضايا المعروضة عليهم، وإصدار أحكامهم بصددّها، وتوجّ ذلك كله بإنشاء دار العدل التي كانت بمثابة محكمة عليا لمحاسبة كبار الموظفين، وإرغامهم على السلوك المستقيم، كما تحرّى العدل، وأنصف المظلوم من الظالم دون النظر إلى الفوارق الاجتماعية، فكان يسمع شكوى المظلوم ويتونى، كشف حاله بنفسه